

اثر سياسية الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015

The impact of political reform of Algeria in the contexe of transition to the market economy on macroeconomic balance during 1988-2015

جمال دقيش¹

¹ المركز الجامعي غليزان، djamal.dekkiche@cu-relizane.dz

تاريخ النشر: 2020/01/22

تاريخ القبول: 2019/12/14

تاريخ الاستلام: 2019/08/01

الملخص:

يهدف هذا العمل إلى دراسة مراحل تطور الاقتصاد الجزائري مع التركيز على مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، بعد لجوء الجزائر إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية على غرار FMI وبالمقابل القيام بإصلاحات هيكلية من خلال برنامج الائتمان والتصحيح الهيكلي.

لقد كانت نتائج الإصلاحات مكلفة وأخلت بمؤشرات التوازن الكلي من خلال التضخم، البطالة، الخصخصة، والتبعية للنفط، لكن فترة 2000 شهدت عودة الاقتصاد الجزائري من خلال تحسن معدلات النمو وهذا بفضل مختلف البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد السوق، المؤسسات المالية الدولية، الإصلاحات، الخصخصة، التصحيح الهيكلي

تصنيف JEL: A11، F41

Abstract:

This study aims to study the stages of the development of the Algerian economy with a focus on the transition to a market economy; After Algeria resorted to borrowing from international financial institutions such as FMI and in return structural reforms through the credit and structural adjustment program.

The results of the reforms have been costly and have eroded macroeconomic balances through inflation, unemployment, privatization, and dependence on oil, But the period 2000 witnessed the return of the Algerian economy through improved growth rates, thanks to the various development programs adopted by the Algerian during this period.

Key Words: Market Economy, International Financial Institutions, Reforms macroeconomics, Privatization, Adjustment Program

JEL Classification: A11, F41

¹ المؤلف المرسل: جمال دقيش، الإيميل: djamal.dekkiche@cu-relizane.dz

منذ أن حصلت الجزائر على استقلالها انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية بحتة، لقد أتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات وخطط التنمية المسطرة. لكن في منتصف الثمانينات سجل الاقتصاد الجزائري صدمة كبيرة سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط، وظهرت مساوئ التخطيط المركزي.

لقد تعززت جهود الانتقال الى اقتصاد السوق لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي شهدتها الجزائر عقب أزمة النفط 1986 من خلال اللجوء الى صندوق النقد الدولي ومباشرة الإصلاحات من خلال برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق في التأثير على توازنات الاقتصاد الكبرى؟

وللاجابة عن الاشكالية الرئيسية، تم تقسيم العمل الى:

اولا: فترة الإصلاحات بعد 1988

ثانيا: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة (2000-2020)

ثالثا: النتائج

رابعا: التوصيات والمقترحات

2. فترة الإصلاحات بعد 1988

في عام (Chakib, 2002, p. 44) 1986، تعرض الاقتصاد الجزائري للصدمة النفطية التي سرعان ما ترجمت إلى تراجع في الأموال العامة. بالإضافة الى الخلل الهيكلي في الاقتصاد. و تفاقم حدة الازمة نتيجة لتدهور اسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار مما ادى الى تراجع عائدات الصادرات التي تمثل المحروقات منها حوالي 95% . وتراجعت معدلات النمو بصفة رهيبية ،وكذلك تراجعت احتياطات الصرف كما تفاقم ازمة الفقر.

لقد ادت هذه الازمة إلى تراكم ازمة الديون والى هيكل اقتصادي غير موات للمحافظة علي وتيرة الواردات التي تلبى احتياجات الاستهلاك والمعدات. حيث انخفضت قيمة الصادرات و الواردات كما ان ارتفعت نسبة خدمة الدين من 35% الى 54.3% بين سنتي 1985 و 1986

الجدول 01: خدمة الدين ب % من قيمة الصادرات

السنوات	1980	1983	1985	1986	1987	1988	1990	1991	1992
خدمة الدين	27	33.8	35.8	56.7	53.8	76.8	59.4	70.4	76.6

المصدر: البنك الدولي

حيث امتصت خدمة الدين أكثر من نصف تدفقات العملة الصعبة الداخلة، ولم يتبقى الكثير لتمويل ما يحتاجه الاقتصاد الوطني. حيث بينت هذه الازمة عن ضعف الاقتصاد المخطط و باشرت الجزائر انطلاقا من 1988 في مجموعة من

الإصلاحات الاقتصادية للانتقال من الاقتصاد المركزى الى اقتصاد السوق على ثلاث دفعات متتالية حيث كانت الدفعة الاولى سنة 1988 ثم الثانية في 1991 والثالثة في 1994. تطبيقا لمبادئ الموصى بها من طرف " توافق واشنطن".

1- لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية في إطار الإصلاحات

ابتداء من 1987، دخلت الجزائر في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية من اجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية العجز الخارجي، وتشكل اول فوج للتفاوض (مسعود، 2005-2006، صفحة 373) سنة 1988 مع البنك الدولي حول برنامج التصحيح في ظروف سرية تتمثل في مجموعة من الإصلاحات المتدرجة حيث باشرت الجزائر الدفعة الأولى من الإصلاحات سنة 1988 ثم تلتها إصلاحات الدفعة الثانية في 1991 والثالثة في 1994. تطبيقا للمبادئ الموصى بها من طرف " توافق واشنطن":

1.2 اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي* في ماي 1989 وتحصلت بموجبه على قرض قيمته 300 مليون دولار) نظرا لانخفاض أسعار البترول في 1988 وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية)، في إطار ما يسمى ببرامج التثبيت او الاستقرار الاقتصادي، وكانت مدة الاتفاق هي سنة واحدة.

يعتمد صندوق النقد الدولي مثل هذه البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار في المدى القصير و كان محتوى الاتفاق يشترط على الجزائر:

- إتباع سياسة نقدية صارمة
- القضاء على عجز الميزانية
- تعديل سعر الصرف
- إدخال مرونة على نظام الأسعار

واستجابة لشروط صندوق النقد الدولي، احدثت الجزائر بعض التغييرات على مستوى المنظومة التشريعية لتتماشى والتوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية المتبعة حيث تم إصدار قانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد لأحداث تحويلات في الجهاز المصرفي، كما قامت السلطات بعملية التطهير المالي للمؤسسات القطاع العام، كما حمل هذا القانون قواعد جديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج كما يشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساهم في عملية التنمية. في أعقاب نهاية اتفاق التثبيت الأول في ماي 1990، بدأت مفاوضات أخرى بين الجزائر و صندوق النقد الدولي من اجل الحصول على قرض آخر و هذا لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

لقد سمح (مسعود، 2005-2006، صفحة 374) هذا الاتفاق بتحسين الوضع الاقتصادي العام في الجزائر في 1989، حيث ارتفعت قيمة الصادرات ب 19% مما كانت عليه في 1988، كما ارتفع الناتج المحلي الخام ب 2.9% سنة 1989 مما يدل على تحسن مؤشرات النمو في الجزائر.

* صندوق النقد الدولي هو مؤسسة نقدية دولية ترمي الى تحقيق اهداف منها دعم استقرار اسعار الصرف و اقامة نظام مدفوعات دولية متعددة الاطراف لتصحيح الاختلالات و تطوير التعاون النقدي الدولي،

2.2 اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991

بدأت المفاوضات من اجل اتفاق تأكيد ثاني خلال السداسي الأول سنة 1990، إلا أن وتيرة المفاوضات انخفضت نتيجة لتحسن أسعار البترول خلال هذه الفترة و تحسن الأوضاع المالية دون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا حيث أعادت الجزائر المفاوضات من جديد في جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة نية في أفريل 1991 و تم بموجب هذا الاتفاق تقديم قرض قدره 400 مليار دولار على أربع أقساط مقابل أن تلتزم الجزائر بجميع الإجراءات للحصول على الدعم اللازم كما يلي:

- القسط الأول جوان 1991
- القسط الثاني سبتمبر 1991
- القسط الثالث ديسمبر 1991
- القسط الرابع مارس 1992

و لقد نصّ الاتفاق على البنود التالية :

- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي
- ترقية نمو المؤسسات العمومية و الخاصة
- تحرير التجارة الداخلية و الخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية
- تحرير الأسعار و رفع الدعم عنها
- ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات
- رفع معدلات الفائدة
- إصلاح النظام الضريبي و الجمركي

و كإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى تطبيق مجموعة من التدابير و الإصلاحات الاقتصادية مست الجانب المالي و النقدي.

3.2 اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994

يشمل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي مرحلتين أساسيتين هما:

🚩 مرحلة التثبيت الاقتصادي قصيرة الاجل لمدة سنة من افريل 1994 الى غاية ماي 1995

🚩 مرحلة التعديل الهيكلي لمدة ثلاث سنوات من 1995 الى 1998

يحدد برنامج الاستعداد الائتماني تحقيق الاهداف التالية:

- تحقيق معدل نمو قدره 3% سنة 1994 و 6% سنة 1995 عن طريق تشجيع زيادة انتاج قطاعات الزراعة و البناء و الاشغال العمومية و التصنيع.
- تخفيض معدلات التضخم الى المعدل السائد في الدول الصناعية
- استعادة التوازن في ميزان المدفوعات
- الحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الهشة.

و للوصول الى الاهداف المسطرة، تم اتخاذ الاجراءات التالية من قبل الحكومة الجزائرية:

✚ تخفيض عجز الميزانية الى 3.3% من pib خلال هذه الفترة عن طريق تخفيف اعباء تكاليف اجور الموظفين

✚ تقليص الاعفاءات عن الرسم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية

✚ رفع اسعار الفائدة المطبقة في اعادة تمويل البنوك.

✚ اعادة التوازن للأسعار النسبية لاسيما اسعار العملة،و ذلك عن طريق تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% منذ

بداية البرنامج.

✚ اعتماد سياسات مالية صارمة من شأنها تخفيض العجز في الخزينة الى 3.3% من pib.

✚ التخفيف من عبئ الدين الخارجي في الاجل المتوسط من خلال اعادة جدولة الديون الشائئة للبلد.

4.2 برنامج التعديل الهيكلي ماي95- ماي98

بتاريخ 09 افريل 1995 تاريخ انتهاء فترة تنفيذ اتفاق الثبيت الاقتصادي الثالث، قامت (مسعود، 2005-

2006، صفحة 377) السلطات الجزائرية بإرسال رسالة نية تتضمن محتوى برنامج التعديل الهيكلي² Plan

Structural d'Ajustement الذي تنوي تنفيذه خلال 03 سنوات القادمة، والهدف من وراء ذلك هو إعادة

الاستقرار للاقتصاد الوطني وتخطي مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق حيث كانت تهدف الاتفاقيات السابقة إلى إحداث

استقرار اقتصادي في إدارة الطلب الكلي وبالتالي تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي واحتواء التضخم بينما يهدف برنامج

التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار بالإضافة إلى زيادة العرض السلعي و بعث النمو و العمل على إعادة هيكلة

البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، فإنها تطلب مساهمة من صندوق النقد الدولي ،و في هذا الإطار

أبرمت الجزائر اتفاقا في ماي 1995 مع FMI لمدة ثلاث سنوات بغرض الحصول على قرض قيمته 1169 مليون حقوق

أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في السوق.

أهداف برنامج التعديل الهيكلي:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي غالى تحقيق الأهداف التالية:

• تحقيق نمو متوسط بقيمة 5% من ال pib خارج الحر وقات.

• تخفيض قيمة التضخم الى 10.3%

• تخفيض عجز الميزانية الى 1.3% مقابل 2.8% سنة 1994

• وضع اطار تشريعي للخصوصية

• نسبة خدمة الدين الخارجي بين 45 و 50% الى غاية سنة 1995

² يتبنى صندوق النقد الدولي عند تقديم القروض للدول النامية ما يسمى بالقاعدة الشريطة بمعنى التزام الدولة المعنية التي تطلب تسهيلات بمجموعة من التغيرات

الهيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني، و التي تعرف كبرامج إصلاح فعلية حيث أنها تنطوي على إجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد القومي على نحو يعظم من قدرته على مواجهة الصدمات الداخلية و الخارجية، وذلك بانتهاج الدولة المعنية لمجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدم

لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادي و الاجتماعي

- الوصول إلى احتياطي صرف يعادل 03 أشهر واردات ابتداء من 1997
- تحرير التجارة الخارجية
- تحرير الأسعار قبل نهاية 1996
- تنمية الادخار المحلي.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت السلطات الجزائرية بالإجراءات التالية:

- إجراءات مالية ونقدية تسمح (بوحفص، 2007، صفحة 336) بتحقيق نمو اقتصادي دائم و تقليص عجز الميزانية عن طريق:

- ✓ توسيع الضريبة على القيمة المضافة
- ✓ مكافحة الغش و التهرب الضريبي
- ✓ تقليص سياسة دعم الأسعار
- ✓ إزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لأسعار الفائدة المدينة
- ✓ الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين مردوديته و هذا لتحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الاعتماد على مصادر تمويلية تلغي التمويل التضخمي و العمل على تقليص البطالة ، بالإضافة إلى تحرير التجارة و تشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ تنشيط وإعادة هيكلة القطاع المصرفي لاسيما بنك الجزائر للتنمية BNA والصندوق الوطني للادخار والتقاعد CNEP بهدف تطوير قطاع الإسكان.
- ✓ إنشاء و تطوير سوق رأس المال وتوسيع السوق النقدي.
- ✓ التطهير المالي للمؤسسات العمومية
- ✓ إنشاء (مسعود، 2005-2006، صفحة 377) بورصة القيم المنقولة لتدعيم خصوصية المؤسسات

3. الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة (2000-2020)

لقد كان الاستقرار الاقتصادي شاقا، ورافقه تكلفة اجتماعية كبيرة. وظل النمو ضعيفا وازدادت البطالة. وفي سياق حالة الطوارئ التي سادت عام 2001، أدت الضغوط الاجتماعية والسياسية إلى تنفيذ أول برنامج للاستثمار العام. مما أدى إلى تبني الجزائر في تنفيذ (فاروق، 2016، صفحة 20) سياسة ميزانية مالية موسعة لم يسبق تنفيذها.

الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال الألفية الثالثة

نظرا للوفرة الكبيرة خاصة فيما يتعلق بالموارد الهامة المخصصة لهذه الفترة، و في ظل توفر الموارد الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، من خلال المباشرة في برامج تنموية لدعم و إنعاش النمو خلال الفترة 2001 إلى غاية 2014 من خلال:

🇩🇿 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

🇩🇿 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

🇩🇿 برنامج توطيد النمو او برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

1.3 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

لقد عمدت الجزائر منذ 2001 إلى محاولة بعث النمو من خلال المباشرة في إطلاق مخطط ثلاثي خلال الفترة 2001-2004، حيث أطلق عليه "مخطط الإنعاش الاقتصادي" وهو عبارة عن مخصصات مالية ضخمة تم إطلاقها في أبريل 2001 حيث خصص له غلاف مالي أولي مقدّر ب 525 مليار دينار (7 مليار دولار أمريكي) (خلوط، 2013، صفحة 98) قبل أن يصحح المبلغ و يصبح 16 مليار دولار بعد إدخال بعض التعديلات من خلال إضافة مشاريع جديدة وإجراء تعديلات على المشاريع المبرجة سابقا.

الجدول 02: مكونات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة مليار دينار)

مجموع رخص البرنامج	رخص البرنامج					تقسيمات البرنامج
	2004/2001	2004	2003	2002	2001	
%						
8.6	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	الزراعة و الصيد البحري
21.7	114.0	3.0	35.5	42.9	32.4	التنمية المحلية
40.1	210.4	2.0	37.6	77.8	93.0	الأشغال الكبرى
17.2	90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	الموارد البشرية
100	525.0	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

لقد تم تقسيم الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج إلى 5 أجزاء رئيسية حيث خصّص (Yamna، 2013-2014، صفحة 31):

- 45 مليار دينار خصصت للإصلاحات
- 65.3 مليار دينار خصصت لقطاعي الزراعة و الصيد البحري
- 114 مليار دينار تم تخصيصها للتنمية المحلية
- 210.5 مليار دينار خصصت للإنفاق الخاص بالبنى التحتية
- 90.2 مليار دينار لتنمية الموارد البشرية

من الجدول أعلاه، يتجلى الاهتمام الأكبر للحكومة في قطاع الأشغال الكبرى بسبب أهمية هذا القطاع و دوره في دعم التنمية في القطاعات الأخرى، ويأتي قطاع التنمية المحلية ثانيا من حيث تخصيص الغلاف المالي وهذا راجع إلى أهمية التنمية المحلية ودورها في خلق الثروة. ثم يأتي قطاع الموارد البشرية الذي خصص له 90.2 مليار دينار سنة 2002 نظرا لأهمية العنصر البشري والتكوين في عملية التنمية ورفع الإنتاجية وزيادة الدخل الوطني.

أهداف المخطط

يهدف المخطط الى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية:

- خفض معدلات الفقر
- خلق مناصب شغل في حدود 850000 منصب خلال الفترة 2001-2004
- بعث النمو بمعدل يصل إلى 5 و 6%
- الحفاظ على التوازنات الإقليمية و إنعاش المناطق الريفية

2.3 البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009

يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو كبرنامج (خلوط، 2013، صفحة 108) مكمل للبرنامج السابق بعدما رأت الجزائر تحسنا في معدلات النمو، فعمدت على مواصلة السياسة المنتهجة، ويهدف هذا المخطط إلى دفع عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش الاقتصاد الوطني، وجاء هذا البرنامج كنتيجة لتحسن الوضعية المالية بسبب ارتفاع أسعار البترول و الذي (محمد، 2015، صفحة 33) بلغ 38.5 دولار للبرميل سنة 2004، من اجل تغطية الفترة المقبلة 2005-2009.

يهدف البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- تحديث و توسيع الخدمات العامة
 - تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية
 - رفع معدلات النمو
 - إعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير وتحديث شبكة الطرق والسكك الحديدية
 - تحسين الظروف المعيشية من حيث السكن والحصول على الرعاية،
 - دعم (Yamna، 2013-2014، صفحة 32) الاحتياجات المتزايدة في التعليم، والتعليم العالي والتكوين
 - تخفيف القيود المفروضة على موارد المياه،
- لقد تم تخصيص غلافات مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دينار، أي حوالي 55 مليار دولار وزعت كما يلي:

الجدول 03: مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 (الوحدة مليار دينار)

النسبة %	المبلغ	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8.0	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تحديث الخدمة العمومية
1.2	50.0	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202.9	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، افريل 2005، www.premierministre.gov.dz

فيما يخص برنامج دعم التنمية الاقتصادية فقد تم تخصيص غلاف مالي يقدر ب 337.2 مليار دينار أي ما يمثل 8% من مجموع الميزانية المخصصة للبرنامج الخماسي وفق ما يوضح الجدول التالي:

الجدول 04: مخصصات برنامج دعم التنمية الاقتصادية خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

(مليار دينار)

المبالغ	القطاعات
300.0	الفلاحة و التنمية الريفية
13.5	الصناعة
12.0	الصيد البحري
4.5	ترقية الاستثمار
3.2	السياحة
4.0	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الحرفية
337.2	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة، افريل 2005

مساهمة قطاعات الاقتصاد في النمو الاقتصادي

كثيرا ما تقدم الجزائر بوصفها بلدا نفطيا. حيث يحتل قطاع المحروقات مكانا مركزيا هاما. ويتعلق الأمر بإنتاج النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى المنتجات ذات القيمة المضافة، سواء الصناعية والتجارية (غاز البترول المسال، والهيدروكربونات الغازية، والمنتجات المكررة...). وتمثل هذه الخدمات المحطة الثانية للإنتاج المحلي الإجمالي، وتشكل التجارة أكثر من النصف. وفي قطاع النفط، المنفتح علي المنافسة، تتسم الاستثمارات بأهمية كبيرة. وسجل قطاع البناء معدلات نمو قياسية خلال الفترة 2002-2006 فيما يتعلق بإجراءات تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث أن 67% من إنتاج قطاع البناء تم تمويله من ميزانية الدولة، ويأتي في المركز الرابع قطاع الزراعة الذي استفاد هو الآخر من سياسة التحرير، ولا تزال هناك مساحات متاحة يمكن أن تنتج المزيد، سواء بالنسبة للسوق الجزائرية أو بالنسبة للأسواق الأوروبية. وأخيرا، فإن خدمة الصناعة هي اقل مشاركة في النمو الإجمالي.

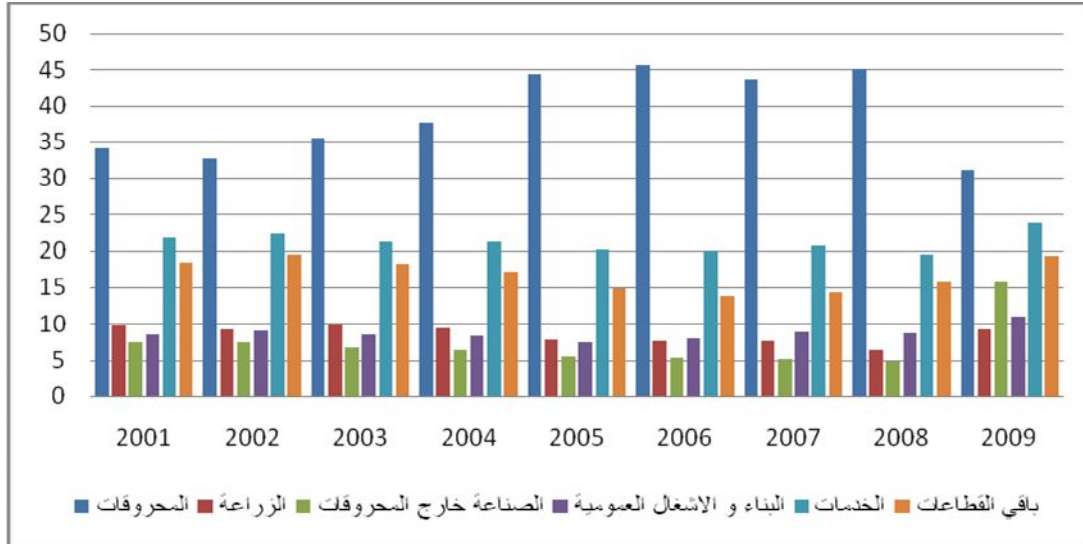
الجدول 05: مساهمة قطاعات الاقتصاد في النمو الاقتصادي للجزائر لسنة 2007 (%)

	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
المحروقات	31,03	45,14	43,67	45,59	44,33	37,72	35,56	32,65	34,15
الزراعة	9,24	6,43	7,52	7,53	7,69	9,44	9,81	9,22	9,74
الصناعة خارج المحروقات	15,72	4,69	5,12	5,27	5,53	6,31	6,76	7,46	7,45
البناء و الأشغال العمومية	10,92	8,64	8,81	7,91	7,46	8,26	8,47	9,06	8,49

23,8	19,39	20,64	19,94	20,08	21,19	21,17	22,24	21,8	الخدمات
19,29	15,71	14,24	13,76	14,91	17,08	18,23	19,37	18,37	باقي القطاعات

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الشكل 01: مساهمة قطاعات الاقتصاد في النمو الاقتصادي الجزائري لسنة 2007 (%)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 05

3.3 برامج توطيد النمو الاقتصادي (برنامج التنمية الخماسي) 2010-2014

يندرج (الوزراء) البرنامج الخماسي لتوطيد النمو ضمن دينامية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات عن طريق برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و تواصلت هذه الدينامية ببرنامج آخر لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر ببرامج خاصة رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و جنوب الصحراء، و بلغت إجمالي الأرصدة المالية المخصصة للخمس سنوات السابقة بـ 17500 مليار دينار من بينها المشاريع المهيكلة التي لازالت قيد الانجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 214.21

مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
 - إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).
- يخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص :
- أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ

- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات
- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة
- وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل .
- وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال :
- أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدتها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنة الفارطة
- وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

الجدول 06: مخصصات برنامج توظيف النمو 2010-2014 (الوحدة مليار دينار جزائري)

المبالغ	القطاعات الاقتصادية	المبالغ	التنمية البشرية
3700	السكن	852	التربية الوطنية
2000	الفلاحة	868	التعليم العالي
308,2	الصيد البحري	100	البحث العلمي
379	العدالة	619	الصحة
500	تهيئة الاقليم و البيئة	1130	الشباب و الرياضة
40	العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي	366	الثقافة الشؤون الدينية
39	التجارة	200	التكوين المهني
2816	النقل		
3100	الاشغال العمومية		
350	الطاقة و المناجم		
150	الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار		
13382.2	المجموع	4135	المجموع

المصدر: حاجي فطيمة، اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية 2005-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014، ص164

- يهدف (بلال، 2014، صفحة 40) برنامج توظيف النمو إلى تحقيق الأهداف التالية:

✚ خلق مناصب شغل من خلال الادمج المهني لخريجي الجامعي و التكوين المهني

✚ إنشاء ثلاث ملايين منصب عمل خلال سنوات تطبيق البرنامج

🇩🇿 دعم اقتصاد المعرفة من خلال تطوير البحث العلمي و تعميم استعمال الاعلام الالي في المرافق العمومية و القطاعات العامة.

خاتمة

سجلت الجزائر في السنوات الأخيرة، أداء اقتصاديا جيدا أسفر عن تعزيز إطار الاقتصاد الكلي. غير انه اقتصاد يعتمد علي قطاع النفط ولا يزال شديد الحساسية للصدمات الخارجية. الجزائر هي أحد البلدان الرئيسية المصدرة للنفط. وهي رابع أكبر مصدر للنفط في العالم ويوفر 20% من احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي. ويهيمن قطاع النفط علي الاقتصاد، ويمثل 43% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط علي مدى السنوات الأخيرة ، 98% الصادرات، و 75% من إيرادات الميزانية. وتملك البلاد احتياطييات كبيرة من المحروقات تقدر ب 11.8 مليار برميل من النفط، وحوالي 4.5 مليار متر مكعب من الغاز (المرتبة السابعة في العالم).

نتائج البحث

من خلال هذا العمل، يمكننا الوصول الى النتائج التالية:

- خلال الفترة 2004 - 2010، نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3.4% بفضل أداء قطاع النفط والغاز، ولكن أيضا بفضل مساهمة قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية (BTP)، وكذلك قطاع الزراعة، الذي سجل محصولا استثنائيا من الحبوب في عام 2009.
- لقد ساهم تطبيق كل من برنامج دعم النمو الاقتصادي PSCE و البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSCE في ارتفاع نصيب ميزانية التجهيز في النفقات العامة بسبب الاستثمارات الهامة المخصصة في هذين البرنامجين.
- لقد كان للتغير الاقتصادي 'الليبرالي' الذي انطلق منذ سنوات الـ 80 تأثيرا كبيرا على مختلف السياسات الاقتصادية لمختلف الحكومات التي تتابعت منذ 1989. وركزت المعركة على التضخم، البطالة، وتخفيض قيمة الدينار، والعجز في القطاع العام.

التوصيات والمقترحات

- التنويع الاقتصادي أساس الخروج من التبعية المفرطة للنفط من خلال الاعتماد على القطاعات المنتجة كالزراعة الصناعة والسياحة.
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها نواة الإنتاج.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال رفع العراقيل عن الاستثمار خاصة القاعدة 49/51
- تطوير التعليم والبحث العلمي لاستخدام الكفاءات واليد العاملة المؤهلة في العملية الإنتاجية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- بوجمعة بلال. (2014). تقييم سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي، دراسة قياسية للفترة 2001-2010. مجلة البشائر الاقتصادية (01)، 40.

- بيان مجلس الوزراء. (بلا تاريخ). برنامج التنمية الخماسي 2010-2014. تم الاسترداد من <http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>
- حاكمي بوحفص. (أفريل، 2007). أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. les cahiers de MECAS ، 336.
- خلف فاروق. (2016). نتائج تطبيق برنامجي الانعاش و النمو الاقتصاديين ما بين المنظور القانوني و التطبيق الواقعي. مجلة العلوم القانونية و الانسانية ، 12، 20.
- دراوسي مسعود. (2005-2006). السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، 1990-2004. جامعة الجزائر. طروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.
- فوزية خلوط. (2013). برامج التنمية بين الاهداف المنشودة و النتائج المحدودة. مجلة العلوم الانسانية ، 13 (01)، 98.
- مراس محمد. (2015). دراسة أثر برامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، باستخدام نماذج التنبؤ و الاستشراف var. مجلة البشائر الاقتصادية ، 2، 33.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Achour Tani Yamna. (2013-2014). L'analyse de la croissance économique en Algérie . Université de Abou Bekr Belkaid, Tlemcen .Thèse de doctorat en finances publiques.
- Chakib, C. (2002, décembre). Programme d'Ajustement Structurel et résultats socio-économique en Algérie. (U. M. Constantine, Éd.) Revue des Sciences Humaines , 44.